بيان لوزارة الخارجية المصرية حول قرار مجلس الشعب المصري بشأن القدس والمستعمرات الإسرائيلية والرد الإسرائيلي عليه *

القاهرة، 1980/4/2 (الأهرام، القاهرة، 1980/4/3)

أولاً: إن القرار الإجماعي لمجلس الشعب المصري[1]، إنما يعكس الموقف القومي الذي تؤمن به مصر حكومة وشعباً كما أنه يعكس ما أكده الرئيس السادات أكثر من مرة وفي أكثر من مرة وفي أكثر من مكان ومن منبر الكنيست نفسه يوم 20 نوفمبر [تشرين الثاني] عام 1977، ولا يمثل موقفاً جديداً.

ثانياً: إن قرار مجلس الشعب المصري إنما استند وأكد على مبادئ قانونية ثابتة وعلى رأسها المبدأ القانوني الأساسي الخاص بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب وهو المبدأ الذي نص عليه في ميثاق الأمم المتحدة التي تتمتع مصر وإسرائيل بعضويتها وفي قرار مجلس الأمن رقم 242 كما أنه أحد الأسس الرئيسية للنظام الدولي الحالي.

ثالثاً: إن القرار في رفضه القاطع لكافة المحاولات والإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف تغيير الوضع القانوني للقدس، والتشكيل الجغرافي، والتركيب السكاني لها، إنما يتفق مع نصوص الاتفاقيات الدولية المعمول بها، وعلى رأسها اتفاقية جنيف الرابعة التي تحمي حقوق المدنيين وقت الحرب، وتحت الاحتلال الأجنبي.

رابعاً: إن قرار مجلس الشعب إنما يلتقي والاجماع العالمي الصلب في رفض كافة الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وعلى رأسها القدس العربية، وفي اعتبار كافة هذه الإجراءات باطلة بطلاناً مطلقاً.

خامساً: إن البيان الإسرائيلي إنما يعكس تحدياً للإدارة العالمية باحترام وضع القدس العربية كجزء من الأراضي المحتلة التي يعين ردها باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية التي جرى احتلالها عسكرياً من قبل إسرائيل في 5 يونيو [حزيران] عام 1967، كما يعكس البيان نية حكومة إسرائيل في الاستمرار في التنكر للحقوق العربية التاريخية والقانونية في المدينة وهو أمر لا تملك الخارجية المصرية إلا أن تعلن استنكارها له باعتباره تحدياً للشرعية الدولية، وخروجاً عليها.

---

* **المصدر:** الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1980 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1981)، 118–119.

[1] أصدر مجلس الشعب المصري هذا القرار بتاريخ 1980/4/1.

سادساً: إن الموقف الإسرائيلي الذي يعبر عنه بيان الخارجية الإسرائيلية إنما يتعارض والموقف الذي عبر عنه المجتمع الدولي متمثلاً في الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي مجلس الأمن اللذين قررا بالإجماع [2]، وكان آخر القرارات الصادرة في ذلك هو القرار الإجماعي لمجلس الأمن رقم 465 في أول مارس [آذار] عام 1980 ببطلان الإجراءات التي تقوم بها إسرائيل في كافة الأراضي الواقعة تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي، وبصفة خاصة مدينة القدس، وفي الوقت نفسه فإن بيان مجلس الشعب المصري إنما يعبر عن وجهة النظر التي أقرتها الأمم جميعاً في إطار القوانين والمبادئ التي تشكل نسيج الشرعية الدولية.

سابعاً: وحين صدر إطار كامب ديفيد فإنما صدر في إطار هذه الشرعية الدولية فاستند إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وعلى رأسها القرار رقم 242، ولم يفرق في ذلك بين جزء وآخر من الأراضي المحتلة، فكلها يلزم إعادتها إلى أصحابها وإنهاء وضع الاحتلال الأجنبي فيها .. وفي هذا الإطار فلا يمكن لاتفاقيات كامب ديفيد التي وقعتها مصر وإسرائيل وأصبحت ملزمة لهما أن تتسامح أو تسمح بما يخرق إطار الشرعية الدولية أو يتعارض مع المبادئ الثابتة للقانون الدولي مثلما يحدث في القدس وباقي الأراضي المحتلة.

ثامناً: ومن هنا فإن قرار مجلس الشعب المصري الذي يضع الأمور في نصابها الصحيح لا يمكن أن يكون من شأنه الإضرار بالمفاوضات الحالية التي أضر بها بالفعل تعنت الجانب الإسرائيلي كما أضرت وتضر بها تلك السياسة غير المشروعة التي تقوم بها إسرائيل في الأراضي المحتلة وفي مقدمتها القدس العربية. إن ضم القدس واستعمارها الاستيطاني يشكل تدخلاً خطيراً، وخرقاً واضحاً لاتفاقيات كامب ديفيد، كما يشكل تدخلاً غير مقبول في المفاوضات الخاصة بالحكم الذاتي الكامل، وكان جديراً بالحكومة الإسرائيلية أن تخرج عن تعنتها وتساعد في إنجاح هذه المفاوضات عن طريق قبول لجنة الأمن والإسراع باجتماعات اللجان الأخرى بدلاً من الدفاع عن أوضاع غير مشروعة والتحجج ببيان مجلس الشعب المصري للتعبير عن مواقف غير مقبولة.

تاسعاً: إن صيغة القدس الموحدة لا يمكن أن تقوم ولا أن تستمر وتحترم إلا إذا قامت على أساس مشروع، وفي ذلك:

أ- لا يمكن قبول هذه الصيغة على أساس مد وفرض السياسة الإسرائيلية على القدس العربية.

ب- ولا يمكن قبول هذه الصيغة على أساس أن تكون الترجمة العملية لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي للقدس العربية أو غطاء لها.

---

[2] هكذا في المصدر.

جـ- ولا يمكن قبول هذه الصيغة على أساس إنكار الحقوق العربية والإسلامية والمسيحية القانونية والتاريخية فيها.

عاشراً: إن السلام هو السلام العادل، ولا يقوم السلام العادل إلا على أساس الفرض والقصر وضم الأراضي بالقوة واتخاذ إجراءات من جانب واحد، ومحاولة فرضها على المجتمع الدولي.

إن على الحكومة الإسرائيلية أن ترتفع إلى إطار السلام الذي أرست قواعده مبادرة سامية وشجاعة استهدفت العدل والرخاء والاستقرار للجميع.

حادي عشر: وسوف تستمر مصر في مسيرتها من أجل السلام، وهي تستهيب بجميع الشعوب كما فعل مجلس الشعب المصري أن ترفع صوتها دفاعاً عن القدس والحقوق العربية الثابتة – تعرب عن موقفها الثابت في الوفاء بالتزاماتها واستمرار التفاوض طبقاً لما اتفق عليه ووقع يوم 26 مارس [آذار] عام 79 على أساس من المعاملة بالمثل والوفاء المقابل لإسرائيل في السلام وحدة لا تتجزأ.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/